نافذة الرأي

المرحوم الكفيل

عبد العزيز المحمد الذكير

■ سألت نفسي، وأسال من يستطيع الإجابة عن موضوع التبليغ عن الوفاة في بلادنا ، وهل يعتمد التبليغ على ما أتى عبر المستشفى أو الهلال الأحمر أو أهل المتوفى؟ ومدى إلزام والتزام الجهات التى ذكرتها بالتأكد من أن السجل المدني أو مركز المعلومات الوطني قد أخذ العلم رسميًا وأدخله في حواسيبه أو سجلاته (رسميًا) وجعل ذلك واقعة وفاة، سواء تقدم أهل المتوفى أو لم يتقدموا بالتبليغ؟

اعلم أن في البلدان الأوربية قاضيا يسمونه قاضي الوفيات أو (كورونر) يزور المستشفيات ويُصدر شهادات الوفاة، في المستشفى أو المنزل. لكن هذا ليس الأهم في عمله، فالقانون يلزمه بإرسال صورة من شهادة الوفاة إلى جهة أو جهات أخرى محددة له.

أكتب هذا بعد أن سمعتُ من موظف فطن، في مكتب استقدام أهلي، قولا لم يعجبني ولن يُعجب أحدا. وهو أن الجهات الحكومية اكتشفت أعدادا كثيرة من العمالة الأجنبية جرى استقدامها باسم موتى!، حصل أن منحوا وكالة عامة لآخرين، واحتفظوا أيضا ببطاقة أحوال الميّت، وسارت أمورهم على مايرام. كل هذا لأن سجلات وزارة العمل وأظن المحاكم لا يوجد في حواسيبها أو سجلاتها ما يُشير إلى أن فلان الفلاني انتقل إلى دار الحق منذ سنين. وأن الوكالة تبطل بموت الموكل.

ولا أخال مركز المعلومات الوطني إلا فاهما لموجبات كهذه. وسمعت - ولست متأكدا - أن تبليغ الوفاة الجاري حاليا يأتي عن طريق شهادة تصريح الدفن التي تُسلم إلى مسؤول المقبرة. وقال البعض إن المستشفى مُلزم بالتبليغ. ولكن هل تذهب ببيانات المتوفى إلى مركز المعلومات الوطني، أو إلى وزارة العدل، أو إلى الأحوال المدنية أوالتقاعد أو التأمينات الاجتماعية؟

أظن أن هذا سبب، أو أحد أسباب استقدام عمالة باسم موتى.

للتواصل أرسل SMS إلى الرقم 88522 تبدأ بالرمز (290) ثم الرسالة

نقطة ضوء

تهنئة جامعة الملك سعود

د.محمد عبد الله الخازم

■ يعاتبني أحد الأصدقاء بأننا نحن الكتاب ننظر للنصف الفارغ من الكأس ونتجاهل المنجزات والإيجابيات وأجيبه دائماً بأنني اسأل لماذا النصف فارغ؟ وأبحث في كيفية ملء ذلك الفارغ. هذا الأمر تحديداً أتى على خلفية ملاحظاتي المتكررة حول بعض الأمور الجامعية وبالذات في المجال التنظيمي والتي يرى البعض أن التدقيق فيها يقود إلى (تحجير واسع). وأكرر دفاعاتي هنا بأنني أحاول تصور الأمر من خارج الصندوق كما أحاول استشراف المستقبل وكيف نبني العمل المؤسسي لذلك المستقبل، بعيداً عن موقع الاشخاص والفوائد الأنية. وفي جميع الحالات لست سوى مجتهد يدلي برأيه وللآخرين حق الإدلاء بآرائهم، كذلك.

اليوم أكتب عن جامعة الملك سعود بمناسبة احتفالاتها بتدشين عدد من مشاريعها من لدن الرجل الأول الذي يسعى إلى تطوير وتحديث التعليم بالمملكة والذي في عهده شهد التعليم العالي أكبر توسعة له، خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله حفظه الله. جامعة الملك سعود الجزء الممتلئ ليس نصف الكوب بل أكثر من ذلك بكثير، وبالذات في عهد إدارتها الجديدة التي حررت وأطلقت العديد من الأفكار والمبادرات التي بدأ بعضها يأتي مردوده وبعضها سنرى أكله خلال سنوات قليلة. جامعة الملك سعود نقلت بعض الأفكار من مصاف التنظير والتمني إلى مصاف التنفيذ. الوقف ليس فكرة جديدة وطبق في بعض المؤسسات، بما فيها المؤسسات الجامعية كجامعة طيبة التي بدأته منذ عدة سنوات، لكن حينما تبنته قيادة جامعة الملك سعود رأينا الزخم والحماس اللذين يدللان على أن العبرة ليست بمجرد الفكرة ولكن بقابلية وجرأة التنفيذ وهو ما ميز إدارة جامعة الملك سعود بقيادة ربانها معالي الدكتور عبدالله العثمان. أبحاث النانو والتركيز عليها، أيضاً ربما فكرته ليست بالجديدة فقد كتبت شخصيا عبر هذه الجريدة مطالبا بالاهتمام بهذا النوع من الأبحاث عام ٢٠٠٢م، لكن الجديد هو أن هناك مؤسسة تتبنى بلورة الأفكار إلى مشاريع عمل. مركز ابحاث مرض السكر مثال آخر على الاهتمام بمشاكلنا وقضايانا المحلية حيث إن هذا المرض يكاد يكون العدو الصحي الأول الذي يواجه مجتمعنا ولابد لنا من مواجهته بكافة السبل بما فيها البحث العلمي والتعليم الأكاديمي.

لست أود الخروج من عباءتي النقدية لأستعرض مشاريع وإنجازات جامعة الملك سعود، فلديها قسم للعلاقات العامة يكفي ويفي بهذا الغرض، لكنه أيضاً ليس من اللائق أن نتجاهل مايدور من حراك حولنا ونتجاهل المشاركة بالاحتفاء بإخواننا وزملائنا وأستاذتنا، فلهم التهنئة على ما يتحقق لجامعتهم من إنجازات ولهم الثناء على إحداث حراك ندعو الله أن يمتد اثره ويعم نفعه وطننا الغالي.

مع جامعتنا الأم طموحنا لاحدود له. لا زال هناك شوط لتطوير هويتها وأدائها الأكاديمي والتنظيمي، ولازال لدينا متسع للإشادة والثناء والنقد...

للتواصل أرسل SMS إلى الرقم 88522 تبدأ بالرمز (265) ثم الرسالة

إيقاع الحرف

ناصر الحجيلان

نظريات القصة القصيرة:

٣- صياغتها

■ ناقش الناقد رومان جاكوبسون التحوّل الأساسي من الصياغة المحكمة إلى البراغماتية أو من الاتساق إلى المغزى، وبيَّن في مقالته «اللغويات والشعر» مفهوم الانتقاء والجمع، أو الاستعارة والمجاز. وأسهب في الحديث عن تلك الأفكار ضمن حديثه عن الأساسيات في اللغة.

ويذكّرنا هذا الكاتب أيضًا أن أحدنا إذا اختار اسمًا أو كلمة فإنه سيخبر عن ذلك بفعل له علاقة «فكلتا الكلمتين اللتين تم اختيارهما ستوضعان معًا في سلسلة الكلام. كما أن اختيار الكلمات يكون على أساس التشابه والتكافؤ والاختلاف والترادف، وعلى أساس الغفلة في الأسماء، في حين يكون الجمع بين الكلمات على أساس الامتداد والاستمرارية. فالوظيفة النثرية تستقي مبادئها في التكافؤ من محور الانتقاء إلى محور الجمع بين الكلمات».

وقد انتقد الاهتمام المبالَغ فيه بالتركيز على الاستعارة في النصوص الشعرية في تجاهل المجاز والكناية في الكتابات النثرية، حيث يرى جاكوبسون أنّ سبب عدم الاهتمام بالنثر أو قلة الاهتمام بهذا المجال يعود إلى أن الوسائل الشفوية هي وسائل تبدو شفافة، كما أن التوازي يكون أقل وضوحًا. وهنا يذكّرنا بالحكايات العجيبة التي جمعها الروسي فلاديمير بروب، وكذلك الدراسة التي قام بها الباحث كلاودي لدراسة الأسطورة.

وبالاعتماد على تلك الدراسات ظهر أن المنهج البنيوي يمكن أن يكون مجرّدًا من قوانين حبكات الكتابات النثرية. ويلاحظ أن القضية التي يثيرها جاكوبسون هنا هي القضية التي أثارها الكاتب ستيرل من قبل حول كيف تؤدي سلسلة الأحداث وتتابعها إلى معان براغماتية؟

ومن جانب آخر أولت سوزان لوهافر اهتمامًا كبيرًا بالمفهوم الذي طرحه فانديجك، وهو البناء الكلي، حيث أرادت اختبار كيف يمكن لأجزاء النص القصصي المتسلسلة والمؤقتة أن تجمع في وحدات تابعة للأفكار العامة. وبمعنى آخر: كيف يستطيع القارئ أن يقسِّم النص إلى وحدات ذات معنى ومغزى؟ مع الإشارة إلى أن الناقد الكندي الشهير نورثروب فراي لاحظ أن تناسق الأحداث في القصة من الماضي إلى الحاضر لا يعدّ بناءً مؤقتًا لتلك الأحداث، بل هو البناء الكلي للأفكار العامة التي يعرفها القارئ لإيجاد أشكال مكانية ذات مغزى.

ومما يجدر ذكره أن فرضية الكاتبة لوهافر الأساسية تشابه إلى حد كبير ما قام به القاص (بو) في التركيز على بداية القصة ونهايتها حيَنما أصّر على التركيز على أهمية نهاية القصة باعتبارها الوحدة التي تحتضن فكرة الكاتب الرئيسية والتي ترتبط بشكل مباشر بالخاتمة ارتباطا قويًا يفوق أي ارتباطات أخرى.

ويذكر فراك كيرمود أن نهاية القصة تكون مزيفة، كما هي الحال لكل الأجزاء البنائية للقصة التي تتضمن في ثناياها الاستعارة والمجاز، وبسبب زيف نهايات القصص فإنها تُعدّ من أكثر أفعال الكتّاب التي تجعل المعنى «بعيد المنال» للقصة، ومثل هذا التزييف يشكل أساس العمل القصصي.

كما أشار الكاتب ستيرل إلى مفهوم جوهر العمل القصصي الذي يمكن أن يوجد في القصة بشرط أن تكون الأحداث موجودة في الأصل، وأن يكون لدى الأفراد فكرة معينة حول أحداث القصة. وبمعنى آخر فإن بعض الكتّاب لديهم خاتمة جاهزة في عقولهم، وهذا ما يجعل الكاتب قادرًا على إيجاد بعض النهايات البلاغية، أو أنّ الكاتب لديه ما يسيطر على وصفه لأحداث القصة ومثل هذه النهايات المزيّفة تمثّل جوهر العمل القصصي.

وقد لاحظ سيدرل أنه بالرغم من هذا الكلام المقنع عن نهاية القصة، فإن القصة ذاتها يمكن أن تُروَى لتعبّر عن لا شيء باستثناء الخصائص المميزة للفئة التي تنتمي إليها، فالقصص عادة ما يكون لديها بناء سردي زائد، وذلك من أجل تعزيز الاحتمالية عن طريق تقديم تفاصيل واقعية. ولابد من ملاحظة أنه كلما زادت الأهمية للأحداث قلّت أهمية التفاصيل، وهذا يشير إلى أن الاشتقاق المنظم للنص يحصل من خلال النص السردي، أي اشتقاق المعنى من تسلسل الأحداث بعيدًا عن الأحداث غير المتصلة، وبالتالي الاقتراب من التركيز على جوهر القصة مما يؤدي إلى أن القصة القصيرة تصبح أكثر ضغطًا ووحدةً ومحدودية لتلك التفاصيل المتصلة بمغزى القصة.

ومن المهم تذكر أن الخاصية الجمالية والأخلاقية للقصة القصيرة لم تأت من تقليد القصة القصيرة للحقيقة الخارجية، بل على العكس، فإن هذه الأمور إنما تمثل عنصر ضغط للأحداث وكثافتها داخل القصة القصيرة. وتؤكد ذلك الدراسة التي قام بها الكاتب دان فورث روس للقصة القصيرة الأمريكية وانتهى فيها إلى ملاحظة أن «أعظم ما قام به الكاتب بوهو أنه جلب عنصر «التوتر» من الشعر إلى القصة».

للتواصل أرسل SMS إلى الرقم 88522 تبدأ بالرمز (210) ثم الرسالة

أريد أن أقول:

العدوان بالاستيطان اليهودي

رضا محمد لاري

أنكرت الحكومة الإسرائيلية هذه الحقائق وأعلنت بأنها سلسلة من الافتراءات عليها وأعلنت بأنها ملتزمة بقراراتها القاضية بوقف حركة البناء الاستيطاني ومنع مصادرة الأراضي

■ يكشف تقرير «حركة السلام الآن» أن النشاط الاستيطاني اليهودي قد زاد في عام ٢٠٠٨م بنسبة ٦٠٪ عن العام الذي يسبقه ٢٠٠٧م بالضفة الغربية، وقد اتضح ذلك على أرض الواقع من التوسع في بناء المستوطنات التي كشفتها صور جوية وزيارات ميدانية للأراضي المحتلة بالضفة الغربية.

أشار التقرير لحركة السلام الآن أن عدد المباني التي أشيدت في المستوطنات المختلفة أثناء العام الماضي ٢٠٠٨م قد بلغت ١٢٥٧ مبنى يأتي من بينها ٧٤٨ مبنى ثابتا، و٥٠٩ مبنى متنقلا «كرفان» ولا يفوت على التقرير أن يوضح بأن كل هذا التوسع في بناء المستوطنات قد تم على الرغم من إعلان الحكومة الإسرائيلية مرارا عن قراراتها.. بوقف حركة البناء الاستيطاني ومنع مصادرة الأراضي غير أن الحقائق فوق أرض الواقع تتناقض تماماً مع كل تعهدات الحكومة الإسرائيلية بل على العكس شهدت كل المستوطنات في الأراضي المحتلة بالضفة الغربية حركة توسع في عمليات البناء التي صاحبها بطبيعة الحال مصادرة مساحات شاسعة من الأراضي المحتلة ليتم عليها هذا التوسع في البناء للمستوطنات اليهودية على الأرض العربية الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧م.

أنكرت الحكومة الإسرائيلية هذه الحقائق وأعلنت بأنها سلسلة من الافتراءات عليها وأعلنت بأنها ملتزمة بقراراتها القاضية بوقف حركة البناء الاستيطاني ومنع مصادرة الأراضي وأدى هذا الموقف الإسرائيلي الكاذب الى اضطرار تقرير حركة السلام الآن أن يعلن على ما تم بالتفصيل على أرض الضفة الغربية المحتلة بقوله إن مشاريع البناء الكبيرة تركزت في مستوطنة موديعين عيليث بتشييد ٣٥ مبنى جديد بها، ومستوطنة بيت أرييه ٢٧ مبنى، ومستوطنة معليه شومرون ١٩ مبنى، ومستوطنة بيتار عيليت ١٨ مبنى، ومستوطنة الفي منشيه ١٦ مبنى، ومستوطنة معليه أدوميم ١٣ مبنى، ومستوطنة أفرات ١٥ مبنى، بجانب قيام إسرائيل بتشييد أحياء المباني المتنقلة الكبيرة في مستوطنة عوفرا ٢١ كرفانا، ومستوطنة كريات أربـاع ١٩ كرفانا، ومستوطنة شيلا ١٢ كرفانا... أما ما جاء بشأن البؤر الاستيطانية في الضفة الغربية المحتلة وهي المستوطنات المقامة بدون ترخيص من الإدارة المدنية الإسرائيلية لم تلجأ إسرائيل إلى إزالتها لمخالفتها لأحكام القانون وانما قدمت الكثير من التسهيلات لسكانها اليهود الذي اتخذ شكل الدعم لهم في البقاء بها حسبما جاء في تقرير حركة السلام الآن الذي يؤكد بأنه لم يتم إخلاء أي بؤر استيطانية طوال عام ٢٠٠٨م بل ذهب إلى أكثر من ذلك بتأكيده أن كثير من هذه البؤر الاستيطانية حصلت على النيابة الفائقة من الحكومة الإسرائيلية، وكانت بؤرة ميجرون أكثر البؤر التي حظيت بهذه العناية الفائقة من قبل الحكومة الإسرائيلية التي نكثت بتعهدها للمحكمة العليا بإخلائها وقدمت لها من التسهيلات التي جعلتها قادرة على التوسع في إقامة مباني جديدة بها، ويقول التقرير لحركة السلام الآن أن هذا المسلك الإسرائيلي الرسمي المخالف للقانون قد جعل المستوطنين في البؤرة ميجرون يلجأون إلى الإصرار على البقاء بها والمطالبة بجعلها مستوطنة يهودية.

يؤكد تقرير حركة السلام الآن أن المستوطنين اليهود استغلوا الحرب الأخيرة على قطاع غزة وقاموا تحت غطائها بتوسيع المستوطنات والبؤر الاستيطانية اليهودية بشكل موسع وكبير، يصعب الوقوف على حجمه في الوقت الحاضر، ولكن دون شك ستتضح نتائجه في مرحلة قريبة لاحقة، وقد دفع هذا الواقع تقرير حركة السلام الآن إلى انتقاد الحكومة الإسرائيلية التي أعلنت تجميد التوسع الاستيطاني اليهودي فوق أراضي الضفة الغربية، ولكنها لم تعمل على فرض ذلك التجميد على أرض الواقع بل واصلت عمليات البناء، كما يؤكد التقرير من ناحية أخرى أنه بالرغم من تعهدات الحكومة الإسرائيلية بعدم مصادرة أراضي جديدة، نجدها تصر على مصادرة مساحات شاسعة من الأراضي تحت عدة مسميات ونقلها بدون حق إلى ملكية الدولة التي وظفتها في خدمة الاستيطان اليهودي من خلال مسالك مخالفة للقانون بسبب غياب التراخيص النظامية اللازمة للبناء.

تتضح هذه الحقيقة أيضاً مما تقوله صحيفة هآرتس أن معلومات سرية وصلتها من الأجهزة الأمنية الإسرائيلية تشير إلى أنه تم تنفيذ عمليات بناء بدون تراخيص مناسبة بكل ما في ذلك من مخالفة للقانون، وهذه الحقيقة تشمل غالبية المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية وواصلت صحيفة هآرتس القول بتأكيدها أن ثلاث مستوطنات من بين كل أربع مستوطنات قد تم فيها أعمال بناء غير قانونية، وتحاول إسرائيل مواجهة هذا الواقع مما جعل الحكومة تعمل على إيجاد مخرج لها من هذا الواقع خشية من المساس بأمن الدولة وعلاقاتها الخارجية خصوصاً وأن التطاول بأعمال البناء غير النظامي قد قام فوق أرض فلسطينية خاضعة لملكية خاصة مثل ما تم في مستوطنة عوفرا ومستوطنة بيت ايل حيث شملت أعمال البناء إقامة مكاتب أمنية وأبنية سكنية ومدارس وكنس فوق أراض خاصة مملوكة بموجب صكوك لأبناء الشعب الفلسطيني يزداد خوف الحكومة الإسرائيلية من موقفها غير النظامي في التوسع بالمستوطنات والبؤر السكنية اليهودية فوق أرض الغير من التحرك الدولي ضدها وقد جسد هذا التحرك مظاهرات ضد الاحتلال الاسرائيلي للأراضي الفلسطينية، وجاءت مطالبهم أمام معارض امبراطور الألماس الأمريكي اليهودي ليف ليفايف في مدينة نيويورك التي تساهم شركته في تمويل بناء المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بمقاطعة التعامل مع هذا المعرض لأن ماس ليف ليفايف هو صديق حميم للجريمة، وأعلنت منظمة اليونسيف في شهر يونيو من عام ٢٠٠٨م رفضها لأي تبرعات من متاجر ليف ليفايف بسبب تورطه في تمويل عمليات بناء المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية المحتلة، وبررت هذا الرفض لهذه التبرعات لتلوث هذه الأموال في الإساءة إلى حقوق الانسان من خلال العدوان على أرضه وممتلكاته.

للتواصل أرسل SMS إلى الرقم 88522 تبدأ بالرمز (271) ثم الرسالة

علامات

ماضي الخميس*

أزمة الديموقراطية في الكويت.. وشهد شاهد من أهلها!!

■ تشتعل الحياة السياسية في الكويت بشكل يدعو إلى الضجر.. والقلق أحياناً.. حيث إن الصراع الديموقراطي في الحياة السياسية الكويتية أخذ مدى أبعد مما كان يتخيل الجميع بمن فيهم أعضاء المجلس التأسيسي عام ١٩٦٢ والذين تم في عهدهم وعهدتهم صياغة الدستور الذي تحتكم إليه كافة السلطات والقوى السياسية في الكويت اليوم، والذي منح أعضاء مجلس الأمة سلطات مطلقة وواسعة في محاسبة كافة المسؤولين واستجوابهم بمن فيهم رئيس الوزراء سواء كان شيخاً من أفراد الأسرة الحاكمة أو من عامة الشعب.

الأزمة السياسية التي تعيشها الكويت اليوم تكمن في رغبة بعض أعضاء مجلس الأمة استجواب رئيس الحكومة الشيخ ناصر المحمد الصباح، وهو ذات الموقف الذي تم رفضه مسبقاً من قبل السلطات العليا في الكويت، وأدى مرة إلى حل مجلس الأمة والمرة الأخرى كانت النتيجة قبول استقالة الحكومة بعد أن رفعت إلى سمو الأمير خطاباً بعدم القدرة على التعاون مع مجلس الأمة، مما دفع بسمو الأمير إلى قبول استقالة الحكومة والابقاء على المجلس، وهي الخطوة التي لاقت استحساناً واسعاً لدى الأوساط السياسية في الكويت، إذ ان سمو الأمير انتصر لمجلس الأمة، وقرر الابقاء عليه وتغيير الحكومة التي عادت بنفس رئيسها، لكن هذه الخطوة أيضاً حملت رسالة واضحة بأن المجلس يجب أن يعمل على التعاون مع حكومة الشيخ ناصر المحمد الخامسة، وهو الأمر الذي أوضحه سمو الأمير في أكثر من مناسبة.

الأزمة السياسية تعود إلى الواجهة مرة أخرى.. وسريعاً ما اشتعل فتيل الصراع السياسي بعد أن قامت الحركة الدستورية (الإخوان المسلمين) بالاعلان عن عزمها تقديم استجواب لرئيس الوزراء خلال ستة أشهر على خلفية قيام الحكومة بإلغاء الصفقة المعروفة باسم الداو كيمكال وهو المشروع الذي كانت الكويت تعتزم تنفيذه مع شركة الداو العالمية بقيمة استثمارية تتجاوز السبعة مليارات دولار، لكن الحكومة تراجعت عنه بعد ضغط شعبي ونيابي شديد، بالرغم من استماتة وزير النفط السابق، العضو في الحركة الدستورية محمد العليم للدفاع عن المشروع ولكن دون جدوى.

خطوة الحركة الدستورية هذه فتحت الشهية أمام شخصيات وتيارات سياسية أخرى للدخول في سباق الاستجوابات المقدمة إلى رئيس الوزراء، إذ أعلن النائب أحمد المليفي عزمه على تقديم استجواب منفرد على خلفية قضية التجنيس ومصروفات ديوان رئيس الوزراء، كذلك فعل النواب ضيف الله بورمية وأحمد السعدون ومسلم البراك.

هذه الانتكاسة الديموقراطية التي تعيشها الكويت اليوم بالتأكيد جاءت بعد تداعيات سياسية أدت إلى تلك النتيجة المحزنة.. لكننا ككويتيين لا نريد أن يكون الحل لتلك الأزمات بأن نقذف الديموقراطية بالسهام الحارقة، ونلعنها كإثم ارتكبناه في جنح الظلام.. نحن نعلم أن الديموقراطية هي المتعة الحقيقية التي تتغنى بها أرواحنا وتنتعش بها أجسادنا وتنتشي بها أنفاسنا.. لذلك يكون الحل بأن نصلح ما أفسده الدهر.. وما أعيته السنين، ونتوقف مع النفس وقفة تأمل ومحاسبة مثلما تفعل أعرق الأمم. لقد تجاوز الطرح السياسي لعدد من الأعضاء وقفة تأمل ومحاسبة مثلما تفعل أعرق الأمم.

لقد تجاوز الطرح السياسي لعدد من الأعضاء كل معقول.. وشتت بعضهم الانتباه بكثرة المشاغبات، وانشغلت الدوائر كافة بما يجري في دائرة الصراع النيابي الحكومي، وصار الجميع يدور في دائرة مغلقة.. تعطل معها كل شيء.. حتى أصيب الشارع الشعبي بالضجر والملل.. وصار يداعبه الأمل بأي وسيلة للخلاص.

في ظل كل تلك التجاوزات والتصعيد المتعمد وتقصد افقاد الحكومة القدرة على الانجاز وإلهائها بالمعارك الخفيفة والثقيلة عن مشاريع التنمية والتطوير، خاصة في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة.. صار لابد من ضرورة وجود حلول قسرية وقوية وفعالة.. لانقاذ الوضع مما هو فيه من سوء وتردّ..

بالتأكيد ومع كل تلك السنين من الحياة الديموقراطية لا نتمنى ولا نقبل بأن يكون الحل بالتخلي عن الديموقراطية.. فبالرغم من كثير من مساوئها إلا ان ايجابياتها أهم وأكبر.. لكننا نريد أن يكون هناك حلول إصلاحية قادرة على إنقاذنا مما نحن فيه..

للحديث تتمة أخرى.. ودمتم سالمين.

* الأمين العام للملتقى الإعلامي العربي

تعلن المديرية العامة للمياه بمنطقة عسير
عن طرح المناقصة التالية:

اسم المشروع أو العملية	رقم المناقصة	جهة بيع المواصفات	قيمة المواصفات	آخر موعد لتقديم العطاءات	موعد فتح المظاريف
مشروع تنفيذ شبكات الصرف الصحي بمركز تنومه (المرحلة الثانية)	٧٧٦	إدارة المشتريات والمنافسات	١٠٠٠ ريال	نهاية دوام يوم الأحد الموافق ١٤٣٠/٤/١٦هـ	الساعة العاشرة من صباح يوم الأثنين الموافق ١٤٣٠/٤/١٧هـ

تعلن المديرية العامة للمياه بمنطقة عسير عن طرح المناقصة التالية

اسم المشروع أو العملية	رقم المناقصة	جهة بيع المواصفات	قيمة المواصفات	آخر موعد لتقديم العطاءات	موعد فتح المظاريف
مشروع شبكات الصرف الصحي لجنوب محافظة خميس مشيط المرحلة الثانية (الطور الأول)	٧٧٢	إدارة المشتريات والمنافسات	٥٠٠٠ ريال	نهاية دوام يوم الأحد الموافق ١٤٣٠/٤/١٦هـ	الساعة العاشرة من صباح يوم الاثنين الموافق ١٤٣٠/٤/١٧هـ

تعلن المديرية العامة للمياه بمنطقة عسير
عن طرح المناقصة التالية

اسم المشروع أو العملية	رقم المناقصة	جهة بيع المواصفات	قيمة المواصفات	آخر موعد لتقديم العطاءات	موعد فتح المظاريف
مشروع شبكات الصرف الصحي بمحافظة سراة عبيدة (المرحلة الثانية)	٧٧٥	إدارة المشتريات والمنافسات	٢٠٠٠ ريال	نهاية دوام يوم الأحد الموافق ١٤٣٠/٤/١٦هـ	الساعة العاشرة من صباح يوم الاثنين الموافق ١٤٣٠/٤/١٧هـ

تعلن المديرية العامة للمياه بمنطقة عسير
عن طرح المناقصة التالية

اسم المشروع أو العملية	رقم المناقصة	جهة بيع المواصفات	قيمة المواصفات	آخر موعد لتقديم العطاءات	موعد فتح المظاريف
مشروع شبكات الصرف الصحي لجنوب محافظة خميس مشيط المرحلة الثانية (الطور الثاني)	٧٧٤	ادارة المشتريات والمنافسات	٥٠٠٠ ريال	نهاية دوام يوم الأحد الموافق ١٤٣٠/٤/١٦هـ	الساعة العاشرة من صباح يوم الاثنين الموافق ١٤٣٠/٤/١٧هـ